مجلة القُلزم العلمية

ISSN: 1858-9766

علمية دولية مُحكمة ربع سنوية - تصدر بالشراكة مع كلية المنهل للعلوم - السودان

في هذا العدد:

■ **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1992-2021م)**
أ. إدريس طه إدريس الحاج محمد
أ.د. حسن بشير محمد نور

■ **الحج وأثره على الأوضاع الداخلية في الحجاز**
د. محمد عبد الكريم محمد الكنيدري

■ **أسس تجديد النحو التعليمي عند شوقي ضيف والمجامع اللغوية العربية**
أ. مشلب محمد الشين
د. صلاح رمضان عبد الله عبد البين

■ **الموقف العثماني من الأطماع الأوروبية في الحجاز (1900 - 1920م)**
أ. عبد العزيز بن حماد الحماد

■ **An overview of the assessment of earthquake events in Sudan**
Dafalla Wadi
Randa Ali
Mohammed Abdallsamed
Ibrahim Malik
Abdelmottaleb Aldoud

■ **Studying some Physical Properties of Water by using Magnetic Resonance**
Dr. Mohammedain Adam Allhgabo Belal
Dr.Ali Salih Ali Salih
A.Marwa Abdelrhem Eldow Noraldeen

العدد التاسع والثلاثون - صفر/ربيع الأول 1446 - سبتمبر 2024م

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية - السودان

مجلة القُلـزم العلمية

Al Qulzum Scientific Journal

الخرطوم: مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2024
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع - السـوق العربي الخرطوم - السودان

ردمك: 1858-9766

هيـئة التحـــرير

رئيس هيئة التحرير
أ. د. حاتم الصديق محمد أحمد

رئيس التحرير
د. عوض أحمد حسين شبّا

نائب رئيس التحرير
د. سلمى عثمان سيد أحمد

سكرتير التحرتير
أ. عثمان يحيى

التدقيق اللغوي
أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر (السودان)

الإشراف الإلكتروني
د. بهية فهد الشريف (المملكة العربية السعودية)

التصميم والإخراج الفني
خالد عثمان أحمد

الهيئة العلمية والإستشارية

- أ.د. يوسف فضل حسن (السودان)
- أ.د. علي عثمان محمد صالح (السودان)
- أ.د. عبد العزيز بن راشد السنيدي (المملكة العربية السعودية)
- أ.د. أبوبكر حسن محمد باشا (السودان)
- أ.د. محجوب محمد آدم (السودان)
- أ.د. سيف الإسلام بدوي (السودان)
- أ.د. صبري فارس كماش الهيتي (السودان)
- أ.د. محمد البشير عبد الهادي (السودان)
- د. علي صالح كرار (السودان)
- د. سامي شرف محمد غالب (اليمن)
- د. محمد عبد الرحمن محمد عريف (جمهورية مصر العربية)

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة
تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي
هاتف: +249121566207 - +249910785855
بريد إلكتروني: rsbcrsc@gmail.com
السودان - الخرطوم - السوق العربي
عمارة جي تاون - الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (القُلزم) للدراسات العلمية مجلة علمية محُكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان، بالشراكة مع أكاديمية المنهل للعلوم - السودان. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات العلمية والمواضيع ذات الصلة بدول حوض البحر الأحمر.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة، وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشار إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين .
3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R).
6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة، وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات، مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف، البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة التحرير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد:

القارئ الكريم،،،

السلام عليك ورحمة الله وبركاته.. نطل على حضراتكم من نافذة جديدة من نوافذ النشر العلمي وهي مجلة القلزم العلمية، ونحن في غاية السعادة والمجلة تصل عددها التاسع والثلاثون بفضل الله تعالى ومنته.

القارئ الكريم:

هذه المجلة تصدر بالشراكة مع أكاديمية المنهل للعلوم وهي إحدى الأكاديميات السودانية الفنية التي وضعت بصمات مميزة في مسيرة البحث العلمي، وهذا العدد هو التاسع والثلاثون في إطار هذه الشراكة العلمية التي تأتي في إطار استراتيجية مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر في تفعيل الحراك العلمي والبحث داخل السودان وخارجه.

القارئ الكريم:

هذا العدد يشتمل على عدد من البحوث والدراسات المهمة ذات البعد النظري والتطبيقي ولضمان نجاح واستمرارية هذه المجلة بإذن الله تعالى نأمل أن يرفدنا الباحثون بمزيد من اسهاماتهم العلمية المميزة مع خالص الشكر والتقدير للجميع..

أسرة التحرير

المحتويات

الموضوع	الصفحة
أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1992-2021م) أ. إدريس طه إدريس الحاج محمد أ.د. حسن بشير محمد نور	9
الحج وأثره على الأوضاع الداخلية في الحجاز د. محمد عبد الكريم محمد الكنيدري	35
أزمة المثال عند الأصوليين د. علي محمد علي الصادق	77
الإدارة بالاستثناء وأثرها علي الأداء المؤسسي **(دراسة على عينة من شركات التعدين إقليم النيل الأزرق ـ السودان خلال العام 2024م)** أ. هادية خالد القاضي حمراوي د. التجاني الغزالي عبد الخير محمد	95
أسس تجديد النحو التعليمي عند شوقي ضيف والمجامع اللغوية العربية أ. مشلب محمد الشين د. صلاح رمضان عبد الله عبد البين	117
الموقف العثماني من الأطماع الأوروبية في الحجاز (1900 - 1920م) أ. عبد العزيز بن حماد الحماد	139

القياس بين البصريين والكوفيين **(دراسة تطبيقية في بعض القراءات القرآنية)** أ. حليمة محمد علي عثمان د. صلاح رمضان عبد الله عبد البين	181
التدافع اللغوي في عصر العولمة **(اللغة العربية نموذجاً)** أ. إكرام عبد الرازق إبراهيم العيسابي د. هناء محمد أبوزينب محمد	223
An overview of the assessment of earthquake events in Sudan Dafalla Wadi Randa Ali Mohammed Abdallsamed Ibrahim Malik Abdelmottaleb Aldoud	237
Studying some Physical Properties of Water by using Magnetic Resonance Dr. Mohammedain Adam Allhgabo Belal Dr.Ali Salih Ali Salih A.Marwa Abdelrhem Eldow Noraldeen	275

القياس بين البصريين والكوفيين

(دراسة تطبيقية في بعض القراءات القرآنية)

أ. حليمة محمد علي عثمان
طالبة دكتوراه
كلية الدراسات العليا - جامعة البحر الأحمر

د. صلاح رمضان عبد الله عبد البين
أستاذ مشارك
قسم اللغة العربية - جامعة البحر الأحمر

المستخلص:

تناولتْ هذه الدراسة أصلا مُهمًا من أصول النحو العربي، ورافدا من روافد تنمية اللغة العربية، لتؤدي وظيفتَها في متطلبات المجتمع لمواكبة التطوُّر. ويُعَدّ القياس الأصل الثاني الذي احتكم إليه النحاةُ. ابتدأت الدراسة بالمقدمة ثم تعريف القياس لغةً واصطلاحا تبعه موجز عن تاريخ نشأة القياس وتحديد أنواعه وأقسامه مدعوماً بنماذج من القرآن وقراءاته موضّحا فيه أثر القراءة في المسائل القياسية التي تحتكمُ إلى المنطق والعقل، تلاه القياس البصري والكوفي ثم تناولت المسائلَ الخلافيةَ بينهما وتوضيحُ طريقة الأخذ والتباين وخاصة أنّ البصريين مدرسةٌ مُحكمةٌ والكوفة التي عُرفت بأنّها مدرسةُ سماع ثم طرح المسائل بينهما واستخراج المعقول من المنقول. والهدف من هذه الدراسة تسليط الضوء على القياس كأحد الأسس التي بنى عليها النحاةٌ قواعدهم والبحث عن الفصيح من الكلام وكانت هذه خطوة حسية، كذلك التعرّف على بعض المسائل الخلافية في تحكيم القياس. وتكمن أهمية الدراسة في أن القياس أصبح رافدا من روافد تنمية اللغة العربية، كذلك امكانية القياس على شئ لم يتكلموا بمصدره فلجاؤا إلى القياس. اتّبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج المهمة منها:إنّ القياسَ بدأ بصريا وانتهى بصريا، كذلك لايصحّ التعويل على القياس في معارضة السماع المستفيض ونموذج لذلك أنّ البصريين يرون بإنّ (إنّ) عاملة في المبتدأ والخبر عكس الكوفيين, فإنّهم يرونَها عاملةً في المبتدأ فتنصبه ويُرفع الخبُر كما كان يرفع به.

كلمات مفتاحية: القياس، البصرة، الكوفة ، القراءات

Analogy between the grammarians of Basra and Kufa

(An applied study on some readings of the Holy Qur'an)

Halima Mohammed Ali Osman

D.Salah Ramadan Abdullah Abdlbaien

Abstract:

The study dealt with an important origin of Arabic grammar and a tributary of the development of the Arabic language, which is analogy according to the Kufans and Basrans, and the issues of disagreement regarding it. The study began with an introduction, then defined measurement in language and terminology, and explained the origins, history, and types of measurement. The study aimed to shed light on analogy as one of the foundations on which grammarians built their rules. The importance of the study lies in that it shows that analogy is an important tributary of the development of the Arabic language. The researchers followed the descriptive analytical method in addition to the historical method. The study reached a number of results, the most important of which are: that analogy began and ended in the Basra School, and it is not valid to rely on analogy to oppose hearing, and an example of this is (In) the worker in Debutant and his news.

Keywords: Basra, Kufa, measurement, readings.

مقدمة:

الحمدُ لله ربّ العالمين وبه نستعينُ والصلاةُ والسلامُ على رسولنا الكريم محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

فإنّه لا مصادفةٌ في هذا الوجود وما من شيء إلا له من التفكّر والتدبّر والكشف عن ماهية الأشياء.

ولما كان لكل علم أسسٌ وأصولٌ تُشكّلُ بناءه ساهمت في تشكيل قواعدَه وضبطَها، كان القياسُ أحدُ هذه الأسسُ والأصول التي قامت بدورا كبيرا وأثرت اللغة العربية والنحو خاصة على ما

سُمع من كلام العرب، شغفَ به النحاةُ وأوْلوه عنايةً خاصةً, فقد ظهر أولا عند نحاة البصرة واهتموا به ومن علماء النحو, أبو الأسود الدؤلي ,عبد الله بن اسحق.. والخليل وسيبويه، وجعلوا من أهم مصادره القرآن وقراءاته حيث استشهدوا به في كثير من قواعدهم، فإنّه كلام الله المعجز المحفوظ في الصدور والقلوب، كذلك كان الكوفيون في أخذهم للقياس؛ لكنّهم توسعوا فيه عن العرب وأدّي هذا إلى توسعهم في القياس، ليشمل ما نطق به العرب المتحضرون.

ثم تطورت القواعد واستحدثت فيها ألفاظ وأحكام، ممّا أدّى إلى اختلاف المذهبان (البصرة والكوفة) كلٍ يدافع عن مذهبه حتى اشتد بينهما التنافس، ممّا نتج عن ذلك تلك المجالس والمناظرات والتي أثرت اللغة برافد من روافده.

أولاً: أهمية البحث:

1. توضيح الأصل الثاني من أصول النحو العربي.
2. إبرازُ أهمية القياس حيثُ أصبحَ رافدا من روافد تنمية اللغة العربية لتؤدي وظيفتها في تلبية متطلبات المجتمع والمواكبة
3. تنبعُ أهميةُ القياس من جمع بعض المسائل الخلافية بين المدرستين واستنباط القواعد وتأثيرها في النحو العربي كإضافة للسّماع.
4. كذلك تنبعُ أهمية القياس من إمكانية القياس على شيء لم يتكلموا بمصدره فلم يكن لهم مفرٌ هنا إلاّ بالقياس.
5. تكمنُ أهميةُ القياس، في البحث عن الفصيح من الكلام وكانت هذه خطوة حسيّة بعدها بدأت الخطوات التجريدية وكان استخراج المعقول من المنقول.

ثانياً: أهداف البحث:

1. تسليطُ الضوءُ على القياس كأحد الأسس التي بنى عليها النحاةُ قواعدهم وأثرت اللغة بتراكيب جديدة من خلال قياسها على ما سُمع من أقوال العرب.
2. إبرازُ وظيفة القياس في إثراء اللغة العربية والنحو خاصة.
3. التعرُّف على بعض المسائل الخلافية في القرآن وقراءاته والذي أوْلوه عناية بالغة ودارت حوله المسائل والخلافات.

ثالثاً: أسئلة البحث:

1. ماهية القياس وأهميته في إثراء اللغة ؟
2. كيف تناولت المدرستان الحُجج والبراهين القياسية في القراءات القرآنية ؟
3. هل أسهم الاختلاف بين المدرستين في تثبيث القاعدة النحوية ؟

القياس بين البصريين والكوفيين:

تعريف القياس لغةً:

القياس هو التقدير « يُقالُ: قاسَ الشيء يقيسه قيساً قياساً إذا قدّره على مثاله» [1]

تعريفه في الاصطلاح:

عرَّفه الرمّاني بقوله « الجمعُ بين أوَّل وثاني يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني «

كذلك هو الجمعُ بين شيئين ممّا يوجبُ اجتماعهما في الحكم. [2]

وعرَّفه أبو البركات الأنباري , بعدة تعريفات من بينها , «هو حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلة , وإجراء حكم الأصل على الفرع « كذلك هو « إلحاق الفرع بالأصل بجامع واعتبار الشيء بالشيء بجامع»[3]

ظهور القياسُ:

ظهر أولاً عند نحاة البصرة فقد سلكهُ قبلهم الفقهاءُ وذلّلوه فسارؤا فيه يحذون حذوهم.[4]

وفي ذلك صرّح ابن جني قائلاً: « تأثر النحاةُ بالفقهاء ينتزع أصحابنا منها العلَلُ , لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه يُجمعُ بعضها إلى بعضٍ بالملاطفة والرفق.[5]

ومن أوائل الذين اهتموا بالقياس: أبو الأسود الدُؤلي الذي أسّسَ العربية وفتح بابَها ونهجَ سبيلها ووضع قياسها.[6]

تلاه عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي الذي يعتبر أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل , كان معه أبو عمر بن العلاء وكان أبو اسحق أشدُّ تجرداً من أبي عمر بن العلاء ولكنه كان أوسع علماً وتلاهم يونس بن حبيب الذي كان له قياس في النحو ومذاهبٌ أنفرد بها. [7]

ومن مشاهير نحاة البصرة , الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي كان الغاية في القياس واستخراج مسائل النحو.[8] تلاه تلميذه سيبويه الذي ضمّ كتابه الكثير من مسائل القياس.

وقد برعا الخليل , وسيبويه في التمارين غير العملية فكان سيبويه يسلك مسلك أستاذه في تطبيق قاعدة على مثال لم يأت عن العرب , يقول سيبويه: « وسألته كيف ينبغي له أن يقول «أفعلتُ» من (اليوم) على من قال (أطولتْ) و (أجودتُ) فقال: (ايَّمنَّ) حيث تغلبُ (الواو) (ياء) كما فعلها في (أيام) تفعلها في كل موضع تصحُّ فيه (ياء) (أيقنتْ) [9] وقد أضحى القياسُ أصلاً من الأصول النحوية التي يعتمد عليها نحاة البصرة بعد الأجيال الأولى من نحاة البلدين ,يقولُ المازني « فيما نقله عن بن جني , ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب , الا ترى أنكَّ لم تسمعْ أنت ولا غيرك اسم كل فاعلُ ولا مفعول وإنَّما سمعت البعضَ فقستُ عليه غيره , فإذا سمعت (قام زيدٌ) أخذت (ظرُف بشر) (وكرُم خالد)[10].

ويقول ابن جني مؤكداً أهمية القياس بقوله:» مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس [11].

والناطقُ على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئ [12].

« للإنسان أنْ يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس , ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرعٍ وقس على ما ترى[13].

أركان القياس هي:

4. الأصلُ ـــــــــــ المقيس عليه.
5. الفرعُ ـــــــــــ المقيس.
6. علةٌ جامعةٌ تجلبُ الحكم للمقيس.
7. حكمُ ثابت للمقيس عليه فيعطي للمقيس.

ذلك نحو أن تركّب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فنقول اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أنْ يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل , فالأصلُ هو الفاعل والفرع هو ما لم يسم فاعله والعلة الجامعة هي الإسناد والحكم هو الرفع.[14]

الأصلُ الأول من أصول النحو في القياس هو:

1/ ما يقاسُ عليه:

الأصلُ أنْ يُقاس على النصوص الصحيحة المنقولة عن العربِ الذين يحتجُ بكلامهم سواءٌ أكان النقل سماعاً أو رواية مشافهة أم تدوين ليُبنى عليها حكم المقيس.[15]

أفضلُ ما يحتج به ويُقاسُ عليه القرآن الكريمُ , فإنّه نزل بلسان عربيٌ فصيحٌ مبينٌ , أُخذ بالقياس على ما وردت عليه كلمة أو آية من الآيات الكريمة من أحكام لفظية.[16].

يؤكّد الباحث: أنّه يُقاسُ على كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بلغ الذروة في الفصاحة والبلاغة وخاصة فيما ثبُتَ عنه عليه الصلاة والسلام ثم على كلام العرب الفصحاء الذين يحتج بقولهم.ذلك أنّ المسموع عن العرب أو المنقول عنهم هو الأصلُ الذي يُقاس عليه.

قد ظهر في أوائل النحاة أنَّ التفاوت في الفصاحة هو السبب في تفضيل لغة على لغة. أمَّا حين تختلف اللغات في الاستعمال أو في القياس فلها مرتبة أخرى يقول « فأمَّا أن تقل أحداهما جداً وتكثر الأخرى جِداً فانك تأخذُ بأوسعها رواية وأقواها قياساً.

يقول ابن جني:»الا تراك ,لا تقولُ , مررتُ بك , ولا المالُ لك , قياساً على قول قضاعة , المال له.

هنا يضعُ معياراً في اختيار اللغة وهو القوة في الأمر المُعَّول عليها هكذا وعلى هذا فيجبُ أنْ يقل استعمالها , وأنْ يتخيّر ما هو أقوى وأشْيع منها إلا أنّ إتيان استعمالها لم يكنْ مخطئاً لكلام العرب لكنّه كان يكون مخطئاً لأجود اللقب «.[17]

أولاً: القياس على الشاذ:

اشترط النحاةُ على أنْ يكون الكلامُ الذي يُقاسُ عليه مطرداً مستمراً وألا يكون شاذاً خارجاً عن متن القياس.قال السيوطي «ألا يكون شاذاً فما كان كذلك فلا يجوز القياس عليه» [18]

يستعملُ في كثير من العلوم , ولو اعترض بالشاذ على القياس المطّرد لبطلَ أكثرُ العلوم فمتى وجدت حرفاً مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول, فأعلم أنّه شاذ. [19]

يرى الباحث:هكذا كان النحاةُ لايقيسون إلاّ على ماسُمع من العرب مع الاطراد وأن تكون القبائل العربية فصيحة ,لذلك كانت فكرة الأصل والاطراد والشذوذ المعيار المحكّم إليه في قبول القياس أو رفضه فقد يقبل القياس انطلاقا من اطّراد المقيس عليه وكما يحكم بالرفض إذا كان شاذا.

قسّم ابن السراج ثلاث أضرب فقال: « والشاذُ على ثلاثة أضرب»

1. منه ما شذَّ عن بابه وقياسه ولم يشذُ في استعمال العرب نحو (استحوذ).

فإنّ بابَه وقياسَه أن يُعلَّ فقال (استحاذ) مثل(استقام) وجميع ما كان على هذا المثال ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك, ومنه قول الله تعالى:(اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ)[20]

2. ومنه ما شذّ عن الاستعمال ولم يشذْ عن القياس نحو ماضي (يدع) فإنّ قياسَه وبابَه أنْ يُقالَ (دع) (يدع) (ودع) [21] ,استغنى عنه (بترك فصار فعلُ القائل الذي قال: ودعه شاذاً وهذه أشياء تُحفظُ.

3. ومنه ما شذّ عن القياس والاستعمال , فهذا الذي يطرح ولا يعرّج عليه نحو ما حكي من إدخال (ال) على (اليجدع) [22]

بيّن ابن جني أقسام الكلام المسموع عن العرب فقال « فجعل أهل العلم (العرب)ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه عن ذلك إلى غيره شاذاً [23] ومررت به.

حيث قسّم الكلام إلى أربعة أضرب: [24]

1. مُطّرد في القياس والاستعمال جميعاً: وهذه هي الغاية المطلوبة وذلك نحو قام زيدٌ وضربتُ.

2. مُطّرد في القياس شاذ في الاستعمال: وذلك نحو ماضي يزر ويدعُ.

3. المطّرد في الاستعمال الشاذ في القياس: نحو قولهم استحوذ.

4. الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً: كتتميم المفعول فيما عينه واوا نحو: صون – مصوون [25].

وفي ذلك يقول السيوطي:» قد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالفْ قياساً معروفاً , بل لو خالفته يُحتج بها في مثل هذا الحرف بعينه , وإنْ لم يجر القياس عليه كما يحتج المجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يُقاسُ عليه.[26]

ولو جاز القياس عليه لاضطربت القواعدُ اضطراباً شديداً وأصبح لكل من يخالفها مندوحة بقراءة تجيز ما خالف فيه ومن أمثلة ذلك أنَّ القياسَ أو القاعدةَ أن يتصفَ الفعل المضارع بعد (أنْ) بالمصدرية , قد ورد عن العرب قولهم:» تسَمْعُ بالمُقَيْويّ خيرٌ من أنْ تراه « [27].

وقد عاب الشيخ محمد الخضر قولهم هذا وقال: وجاء على نحو هذا قوله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا)[28]

يقتضي ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة وأخذه بأحسن طرق البيان أن يجري حذف أنْ) المصدرية كما ورد في الآية مجرى ما يصحُ القياسَ عليه وحذف (أنْ) مقصور على السّماع مطلقاً فلا يرفع ولا ينصبُ بعد الحذف إلاّ ما سُمع. [29]

ثانياً: القياس على القليل:

كـثرةُ الـورودِ عـن العـرب تخـرجُ الـكلام مـن حكـم الشـذوذ, ولكـن بعـض النحـاة لا يشـترطون هـذه الكـثرة في المقيـس عليـه, إذا لم يسـمع مـا يناقـضُ القليـل, يقـول السـيوطي:(ليس مـن شرط المقيـس عليـه الكـثرة , فقـد يُقـاس عـلى القليـل كموافقتـه للقيـاس, ويمنـعُ عـلى الكثـير لمخالفتـه لـه.[30]

فالقليـل هنـا كل مـا ورد عـن العـرب ولم يسـمعْ مـا يناقضـه , لذلـك يُقـاس عليـه , ويُرفـض القيـاسُ عـلى الكثـير إذا كان مخالفـاً.

ومثّـل ابـن جنـي للكثـير الـذي لا يقـاس عليـه بقولـه:» وأمَّـا مـا هـو أكـثر مـن بـاب (شـيء) ولا يجـوز القيـاس عـلى الكثـير إذا كان مخالفـاً , لأنّـه لم يكـن هـو عـلى قيـاس قولهـم في ثقيـف (ثقفـي), فإنّـه عنـد سـيبويه ضعيـف في القيـاس فـلا يجيـز عـلى هـذا في (سـعيد) (سَـعْدي).[31]

يقـولُ السـيوطي عـن اللفـظ الفـرد المسـموع الـذي لا نظـير لـه: «ولكـن العـرب أطبقـت عـلى النطـق بـه. « فهـذا يقبـلُ ويحتـجُ بـه ويُقـاسُ عليـه أجماعـا كـما قيـس عـلى قولهـم في (شـنوءة) (شـنئٌ) مـع أنّـه لم يسـمع غـيره لأنّـه لم يسـمع مـا يخالفـه, وقـد أطبقـوا عـلى النطـق بـه «.[32] .

أمَّـا إذا كان الـكلامُ قليـلاً في الاسـتعمال في مقابـل كثـير الاسـتعمال فـإنَّ النحـاةَ يرجّحـون كـثرة الاسـتعمال عـلى قلتـه عنـد القيـاس, لأنَّ القيـاس عـلى النـادر والقليـل قـد يـؤدّي إلى اضطـراب القواعـد , يقـول سـيبويه « فإنّمـا هـذا لأقـل نـوادر تحفـظ عـن العـرب ولا يقـاسُ عليهـا, لكـن الأكـثر يقـاس عليـه»[33]

تعددُ الأصول المقيس عليها:

أجـاز النحـاة أنْ تعـدّد الأصـول المقيـس عليهـا لفـرع واحـد, قـال السـيوطي:» اختلـفَ هـل يجـوز تعـدّدُ الأصـول المقيـس عليهـا لفـرع واحـد ؟ والأصـحُ نعـم, ومـن أمثلـة ذلـك (أيْ) في الاسـتفهام والـشرط فأنّهـا أعربـت حمـلاً عـلى نظيرتهـا (بعـض) وعـلى نقيضهـا (كلّ).[34]

يقـولُ الدكتـور تمـام حسـان: قـد يتعـدّدُ المقيـس عليـه مـع وحـدة الحكـم, وقـد يتعـدّدُ مـع اختـلاف الحكـم فتعـدده مـع اتفـاق الحكـم كقيـاس (أيْ) عـلى (بعـض) وهـى نظـير لهـا وعـلى (كلَّ) وهـى نقيضهـا والمعـروف في قواعدهـم أنّـه يحمـلُ الـشيء مـع ضـدَّه كـما يحمـل عـلى نظيره , أمَّـا مـع تعـدد الحكـم فذلـك مـا نـراه مـع اختـلاف التخريـج.

المسـألة الواحـدة , إذْ تتعـدد آراؤهـم واختباراتهـم بتعـدّد الأصـول التـي يقيسـون عليهـا والأمـر في النهايـة هـو أمـر اختيـار واحـد مـن الأصـول وكلهـا صالـح مـن الوجهـة النظريـة.[35]

عدم المساواة بين المقيس والمقيس عليه:

يـرَى أبـو الـبركات الأنبـاري: أنَّ المقيـس لا يجـب أن يكـون مسـاوياً للمقيـس عليـه مسـاواة تامـة ففـي مسـألة تقديـم خـبر (ليـس) عليهـا أجـاز البصريـون ذلـك وضعّفـه الكوفيـون ومـن حججهـم لمنـع قيـاس (ليـس) عـلى (مـا) وقـد أيّـد أبـو الـبركات مذهـبَ الكوفيـين وردَّ عـلى البصريـين بقولـه: « إنَّ (ليـس) تخالـف (مـا) لأنّـه لا يجـوز تقديـم خبر(ليـس) عـلى اسـمها بخـلاف (مـا) قلنـا (ليـس مـن شرط القيـاس أن يكـون المقيـس مسـاوياً للمقيـس عليـه في جميـع أحكامـه بـل لا بـد أنْ يكـون بينهـما مغايـرة في بعـض أحكامـه «.[36]

ثانياً: المقيس:

المقيس في اللغة من قاس أي قدَّر.

أمّا في الاصطلاح: هو ما شاع على ألسنة العرب حتى صار يُقاس على غيره.[37]

وهـل يُوصـف بأنّـه مـن كلام العـرب أم لا ؟ فالجـواب ظاهـر في قـول (المـازني) « مـا قيـس عـلى كلام العـرب فهـو مـن كلام العـرب «, وقـد قـال ابـن جنـى:» اللغـات عـلى اختلافهـا كلهـا حجـة والناطـقُ عـلى قيـاس لغـة مـن لغـات العـرب مصيـبٌ غـيرَ مخطـئ. [38]

المقيس ينقسم باعتبار آخر إلى قسمين:

1. الصيـغ والمفـردات غـير المنقولـة تُقـاسُ عـلى الصيـغ والمفـردات المنقولة.الاشـتقاقات غـير المسـموعة تُقـاسُ عـلى الاشـتقاقات المسـموعة. [39] وقـال ابـن الـسراج:» إنّ المقيـس نوعـان: مسـموع غـير مطّـرد.

2. غير مسموع عن العرب.

فـالأول مـا تكلمـت بـه العـرب وكان مشـكلاً فأحـوج إلى أن يبحـث عـن أصولـه وتقديراتـه نحـو قولهـم (مـا حيـت) والثـاني مـا قيـس عـلى كلام العـرب وليـس مـن كلامهـم «.

ثالثاً: الجامع:

إنَّ الصلـةَ بـين طـرفي القياس:المقيـس عليـه- المقيـس لا تتحقـقُ إلا بجملـة صفـات مشـتركة كـما يُطلـق عليها(الجامـع) وربمـا سُـمّيت العلـة, أو العلـة الجامعه[40]التـي هـي أحـد أركان القيـاس والجامـع أحـد ثلاثـة:

1. العلـة: ويسـميها الرمـاني العلـة القياسـية وهـى التـي يطّـرد الحكـم بهـا في النظائـر نحـو علـة الرفـع في الاسـم (كـذا) ذكـر الاسـم عـلى جهـة يعتمـد الـكلام فيهـا وعلـة النصـب فيـه ذكـره عـلى جهـة الفضلـة في الـكلام وعلـة الجـر ذكـره عـلى جهـة الإضافـة. [41]

وشرطها أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه.[42]

2. الشبه: وهو وجود شبه بين المقيس عليه والمقيس غير العلة التي طبق عليها الحكم في الأصل.[43]

قد أوضح العلماء الفرق بين العلة والشبه , في أنّه إنْ كان الشّبه ناتجاً عن كون الحكمُ يثبتُ في الطرفين لسبب واحد وفي درجة واحدة كان علةً وإنْ لم يكن كذلك كان شبهاً.[44]

ومثاله: أن يدلَ على إعراب الفعل المضارع بأنّه يتخصص بعد شياعه , كما أنَّ الاسم يتخصص بعد شياعه.[45] أي أنّ إعراب المضارع – في رأي البصريين هو لمشابهته الاسم لفظاً ومعنى واستعمالًا. فاللفظ لموازنته له في الحركات والسكنات (الضارب) و (يضرب) –والمعنى- فلقول كل منهما الشيوع والخصوص , فالاسم عند تجرده من أداة التعريف يفيد الشيوع وعند دخولها عليه يتخصص كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال يحتمل الحال والاستقبال وعند دخول أحدٌ طرفي الاستقبال يتخصصُ.

والاستعمال: فلوقوع كل منهما صفة لنكرة ولدخول لام الابتداء عليها جاءني رجل ضارب أو يضرب.

وإنْ زيداً الضارب أو ليضرب.

فالشبه بين المضارع والاسم في اللفظ والمعنى والاستعمال (ليس شيء من هذه العلل – والعلة التي وجب لها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم – إنّما هو لإزالة اللبس , لأنّ الاسم يكون فاعلاً ومفعولاً و مضاف إليه... وهذا هو الفرق بين القياس العلة وقياس الشّبه [46]

3.الطّرد: هو وجود الحكم مع فقدان الاخالة (المناسبة) في العلة [47] وكون الطّرد – وحده- جامعاً مذهب قوم من العلماء مستدلين على ذلك بأمور.[48] هي:

أ. إنّ الدليل على صحة العلة أطّرادها وسلامتها عن النقيض وهذا موجود في الطرد.

ب. إنّ عجز المعترض عليها دليل على صحتها.

ج. إنَّ الطّرد نوع من القياس فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه أخالة أو شبه.

رابعاً: الحكم:

تعريفه: لغةً , العلمُ والفقه وهى مصدر حكم يحكمُ , واصطلاحاً هو ما يجري على الفرع من أحكام الأصل صرفاً ونحواً وإعرابا.

في الحكم مسألتان: إنّما يُقاس على حكم ثبت استعماله عن الغير وهل يجوز أنْ يقاس على ما

ثبت بالقياس والاستنباط ؟

قال السيوطي: «ظاهر كلامه نعم.أو جواز على حكم ثبت بالقياس،إذ لا أصل أن يثبت بالسماع».[49]

هو إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاءه حكمه لذا فإنّ الحكمَ – عند النحاة ينقسم إلى عدّة أقسام

1. الواجب – كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل ونصب المفعول وجر المضاف,الممنوع – كامتداد ماذكر في الواجب.
2. الحسن – كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماضي.
3. القبيح – كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع.[50]

أقسام القياس:

بينما قسّم النحاةُ القياس ومن بينهم الأنبا ري – إلى ثلاثة أقسام:

1/ قياس العلة 2/ قياس الشّبه 3/ قياس الطرد

أولاً -قياس العلة:

يقصدُ بقياسُ العلة حملُ الفرع على الأصلُ لعلة جامعة بينهما.

ثانيا -قياس الشبه:

أمّا قياسُ الشبه ,فيحملُ الفرع على الأصل لضرب من الشّبه من إعراب الفعل المضارع, لأنّه يتخصصُ بعد شياعه كما أنَّ الاسم يتخصصُ بعد شياعه فأعطى حكم الاسم في الإعراب , فالعلة الجامعة بينهما الاختصاصُ بعد الشيوع.

ثالثا -قياسُ الطّرد:

ويقصدُ بقياس الطرد , أنَّ الطَّرد هو الذي يوجب الحكم واختلفوا في كونه حجة , لأنّ الطردَ لا يعتمد عليه الفعل.

وقد نظر النحاة إلى الكلام المسموع من حيث الكثرة والقلة , فقال فيه ابن هشام:»أعلم أنّهم يستعملون , غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً فالمطرد لا يختلفُ والغالب أكثر الأشياء ولكنّه يتخلف والكثير دونه والقليل دونه والنادر أقل من القليل...».[51]

وأغلبُ الظنّ أن المطَّرد والغالب والكثير والشائع بمعنى واحد بل أن الكثير هو المطّرد وذلك من

خلال ما تتبعه من استعمالها العبارات الآتية:

1. هذا في كلام العرب.
2. وممّا كثر في كلام العرب.
3. وهو أكثر في كلام العرب.
4. وذلك كثير في العربية.
5. ومثله كثيرٌ.

ما يُراد بالقياس المطّرد هو عموم القاعدة الضابطة في أي مسألة من مسائل النحو.

يجدر بنا أن نعتمد هذا النوع من القياس ونطرح غيره بما فيه من قرب اللغة وطبيعتها , ولا نرى من يذهب إلى أن قياسات النحو تتوقف ولا تطرد.[52]

ب/ القياسُ الشاذ « هو ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك في غيره.[53]

أيْ أنَّ الشاذ هو الخارج عن القاعدة (الشاذ) لقد حدّد القدماء المقصود ب (الشاذ) فكل ما ذكروه عنه أنه مقابل للمطّرد [54]

فهم يستعملون ألفاظاً مختلفةً و كثيرة تقابل المطَّرد والغالب والكثير والوجه والأصل , فيذكرون القليل والنادر والشاذ والقبيح و الرديء والضعيفُ والفاسد والمحال [55]

وهذه كلها وإنْ كانت تختلف في معناها ودورانها عند النحاة تؤدى ما لم يجر على القاعدة , ويعبرون عن أمثلتها بأنّها تحفظُ ولا يُقاسُ عليها وهذا هو المقصودُ.

قال سيبويه: « وزعمَ ناسٌ أن (الياء) في لولاي وعساني في موضع رفع جعلوا لولاي موافقة (للجر) (ونى) موافقة للنصب , كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف وهذا وجه ردئ. [56]

وقال الأخفش الأوسط: في قوله تعالى: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا) [57] الشاهد هنا(ربِّنا) ,قالوا منصوبة على الضمة وقال بعضهم (ربَّنا) منصوبة على يا (ربَّنا) وأمَّا (والله) لفظ الجلالة فجره على القسم ولو لم تكُن فيه الواو نُصبتْ فقُلتُ (الله) (ربَّنا) ومنهم من يجر بغير (واو) لكثرة استعمال هذا الاسم وهذا في القياس ردئ. [58]

ج/ القياسُ المتروك:يُسمى (المهجور) أيضاً ولم يُحدّده النُحاة وإنّما ذكروه وضربوا له الأمثلة , ويقصدون به الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام،قال سيبويه:(وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس) (مئتين أو مئتان)[59]. وقال أبو علي الفارسي (رُبَّما جاء في الشعر

ثلاث مئات وأربع مئين ونحوهما مضاف إلى الجمع على القياس من قال:

ثلاث مئين للموت وفى بها *** ردائي وجعلت عن وجوه الأهاتم [60]

ثانياَ: ينقسم القياس بحسب العلة الجامعة إلى ثلاثة أضرب:

(أ) قياس العلة: وهو (أنْ يحملَ الفرع على الأصل , بالعلة التي علت عليها الحكم في الأصل) [61]

1/ قياس المساوي [62]: في حمل مالم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد.[63]

أو حمل نظير على نظير , أمَّا في اللفظ كزيادة إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصلة [64].

وأمّا في المعنى جواز (غير قائم الزيدان) حملاً على (ما قام الزيدان) [65]

أمّا فيهما (في اللفظ والمعنى) كحملهم اسم التفضيل على (أفعلُ التعجب) في الشروط التي يُصاغ منها.[66]

2/ قياس الأوْلى: وهو (حمل أصل على فرع) [67] أيْ أنَّ العلة في الفرع أقوى منها في الأصل , ومنه حملهم اسم الفاعل في إضافته إلى ما بعده وعمله الجر فيه وهو معرف (بال) على الصفة المشبهة , قال سيبويه هذا الضاربُ الرجلَ شبهوه ب(الحسنُ الوجَه) وإنْ كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلىأنّه اسم وقد يجر كما يجره وينصب أيضاً كما ينصب). [68].

ومنه أيضاً إلغاء (ليس) حملاً على (ما) وهى فرع عليها في العمل وقال قد زعم بعضهم أن (ليس) تجعل ك(ما)[69]

3/ قياس الأدْون: وهو(حمل ضد على ضد) [70] أيْ: العلة في الفرع أضعف منها في الأصل ومثاله.

(لم يضربْ الرجلَ: حمل الجزم على الجر)[71]

بذلك يؤكّد الباحث:بأنّ الخلاف بين البصريين والكوفيين لم يكن خلافا في الأصول بل كان خلافا حول الفروع والجزئيات أمّا الخلافُ في لأصول فكانت قليلةً.

لقد أدّى التنافس بين المذهبين إلى اختلاف التعامل مع الأدلة العقلية منها على اختلاف في وجهات النظر.

إنّ البصريين بيّنوا الشاذ من كلام العرب ووضعوه جانبا ولم يبنوا عليه قاعدة ولم يؤسسوا له قياسا لكّنهم عدّوه كلاما مسموعا عن العرب بينما الكوفيون قد خالفوا البصريين بأنّ جعلوه أصلا وقاسوا عليه باعتباره كلاما مسموعا عن العرب.

القياس البصري:

بدأ القياس ونشأ مع النحو ونما معه أيضاً منتقلاً إليه من علوم الفقه والشريعة , وقد دعتْ إليه الحاجةُ في الشريعة ثم أصبح منهجاً عاماً وطريقاً سائدا في كثير من فروع المعرفة.

ولم يكنْ من باب المصادفة أنْ تعاصرَ مدرسةُ القياس مدرسة أُخرى في الفقه هي مدرسة الرأي التي أرسى دعائمها أبو حنيفة كما قال البعض.[72]

يرى الباحث: أن للقياس صلةً وثيقةً بالنحو العربي ولمَّا كان للبصريين السبق في مجال النحو , هم أول من أخذ بمبدأ القياس,

يقول عفيف دمشقية: «قد اقترن ذكر القياس النحوي في نشأته الأولى بعبد الله بن أبي اسحق الحضرمي الذي تعمقت على يده الأنظار النحوية , فلم تعدْ مجرد استقراء هدفه ضبط القراءة على أساس الحفظ والتواتر وإنّما غدت نوعاً من الإحصاء العلمي يسبق وضع القوانين والقواعد والأقيسة التي يجب أن يقاس عليها ما يُمكن أن يكون من ظواهر مماثلة للظاهرة المرصودة.[73]

ويتطورُ القياسُ أدلةً لبناء النحو وأصلاً من أصوله عند الخليل , حتى يبلغ ذروته عند الفارسي.

ما الأدلة الأدلة التي اعتمد عليها الفريقان؟

لا شك إنَّ أعلى مراتب الكلام العربي الفصيح القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ثم كلام العرب شعراً ونثراً.

يوضّح الباحثان ويبينان كيف اعتمد القياس على القرآن الكريم في بناء القاعدة النحوية ؟

إنَّ أهم باعث على وضع النحو ونشوئه هو الحرص على صون النَّص القرآني من شوائب اللحن.[74]

والمعروف إنَّ تعدّد القراءات واختلافها تيسير للناس في قراءة القرآن الكريم , فقد روى النبي عليه الصلاة والسلام قال: «(إنَّ هذا القرآن أنزلَ على سبعة أحرف فأقرأوا ما تيسر منه) [75]

ولأنَّ كل قراءة متصلة السند بالرسول عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ما بينها وبين الأخرى من تخالف.[76] فضلًا عن أن القراءة لا تخالف, لأنّ القراءة سنة.[77]

وإنَّ القرآنَ العظيمَ أقوى وأعربُ في الحجة من الشعر.

وقبل الخوض في القراءات, يجب أن نميّز بين الاحتجاج للغة القرآن والاحتجاج بها , فالأول تكون فيه لغة القراءة القرآنية غير متفقة مع قواعد النحو ,أو مخالفة للشائع من الظواهر أو مجافيه لقياس النحاة؛ لذلك يلتمس لها النحو الأعذار والنظائر , حتى يثبت أنّها مقبولة في النحو على قرار ما فعله على الفارسي في كتابه الحُجة.

أمَّا الثاني تكون فيه لغة القرآن هي المصححة للأصول والدالة على صحة الاستنباط والقياس.

لقد انفردت القراءات القرآنية بإثبات قاعدةأو تقرير أصل على الرغم من أن البصريين كانوا ينظرون إلى القراءات وكأنّها على درجات من اللغة.[78]

من نماذج قياس سيبويه على القراءة:

فمثلا – عدم جواز العطف على الضمير المرفوع في اختيار الكلام إلاّ بفضلة إمَّا بضمير منفصل أو غيره.[79]

كقوله تعالى: (فَاذْهَبْ أنتَ وَرَبُّكَ) [80] وقوله تعالى: (اسْكُنْ أنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) [81]

يرى الباحث:اتّضحَ من خلال استدلالهم واعتمادهم على المصدر الأول القرآن الكريم , إنّ الشاهد القرآني نهضَ وحده – هو جديٌر بهذا – دليلاً من أدلة النقل ليقوم قياساً , ورأينا من النحاة على تفاوت آرائهم قد اعتمدوا على القرآن منفرداً في مؤلفاتهم

أولاً: قياس القرآن الكريم على الحديث النبوي الشريف:

مثلاً من معاني (عن) قال ابن هشام معاني (البدل) نحو:

قال تعالى:(وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عن نَفْسٍ شَيْئًا) [82]

قياساً على الحديث النبوي: قال صلى الله عليه وسلم: (صمي عن أمك) [83]

قد قرأ بعضهم قوله تعالى: (وَأَمَّاثمودٌ فَهَدَيْنَاهُمْ) [84] الشاهد قراءة (ثمودَ)(ثمودُ)

ثم قاسوا عليه هذا البيت وقد قُرأ على وجهين على النصب والرفع ,

قال الشاعر بشير أبي حازم:

فأمَّا تميمُ بن مُرَّة ** فألقاهم القوم وربي يناماً

والشاهد في الآية الكريمة (ثمودُ) قياساً على (تميمُ) قُرئت بالرفع.

نماذجٌ أخرى للاستدلال بالقراءات قياساً على الشعر أو العكس بالأصح قياس الشاهد الشعري بالقرآن.

النموذج قال تعالى: (أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ) [85]

الشاهد – لقد تركت العرب جواب الشيء المعروف , أيْ تركت جواب الشرط وهو شيء معروف قياساً على الآية الكريمة السابقة وعليه قال الشاعر:

فأقسم شيء أتانا رسوله *** سواك ولكن لم نجد لك مرقعا

الشاهد – هنا ترك جواب لو الشرطية.[86]

ويقول سيبويه في موقع آخر:

« مما جاء في الشعر على لفظ الواحد يُراد به الجمع »

كلوا في بعض تعفوا *** فان زمانكم زمن خميص [87]

قياساً على قوله تعالى: (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ). [88]

الطرق التي انتهجها البصريون في أخذهم للقياس:

يرى الباحثان:

1. أنّ من الملاحظ على استدلالهم بالقرآن وقراءاته, ليس في كثرة ما يسوقونه من الآيات ولكن يكمن في عدم وضوح طريقة ثابتة لهم في الاستدلال. فقد كان سيبويه والأخفش مثلاً لا يسلكون طريقاً محدداً في الاستدلال بلغة القرآن سبيلاً واحدة , على الرغم من أنّهم ينسبون إلى مذهب واحد وهو المذهب البصري المشهور, فإنّهم كانوا يستدلون بالقراءات الشاذة.[89]

وهذا مخالف لما أشيع عنهم , الحقُّ أنَّ النحاةَ في هذه المرحلة لم يكونوا يفرقون بين شاذ القراءات وشواهدها , لأنَّ القراءات لم تصنّف هذا التصنيف إلّا على يد أبي بكر بن مجاهد في بداية القرن الرابع للهجرة.[90]

2. إنّ القياس بدأ بصرياً وإنَّ كثيراً من الدارسين المحدثين والقدماء وصفوا القياس البصري بالاتساع وأضيق في الرواية , على أنَّ الاتساع في القياس البصري المبني على العلل الفعلية قد يمنع السائغ ويضيق عن المسموع.
3. لذلك قد نزع المتأخرون إلى مخالفتهم فارتضوا القراءات جميعاً واقتاسوا بها , واتخذوا منها موضعاً لاستقرائهم واستنباط أصولهم , شاعت لغتها أم لم تشع ولا ريبَ في أنّ صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة ثراء لأساليب القول في اللغة فوق ثرائها , وإغناء لمذاهب الكلام فوق اتساعها وتشعبها واستيعابها , وآي القرآن بأي قراءة قُرئت محصنة , مرتفعة عن مقام المتعقب والمستدرك , وما دامت القراءات كلها على اختلافها كلام الله , فمن قرأ حرفاً من هذه الحروف فقد أصاب كلَّ الصواب, وإنَّ الوجوه التي أنزل الله بها القرآن تنتظم كل وجه قرأ به النبي صلى الله عليه وسلم وأقرأه أصحابه.

القياس الكوفي:

بـدأ القيـاس ونشـأ مـع النحـو , ونمـا معـه أيضـاً منتقـلاً إليـه مـن علـوم الشريعـة , ولا يعنـى ذلـك الانتقـال أنَّـه اصطنـع أولاً في علـوم الشريعـة ثـم أصبـح منهجـاً عامـاً وطريقـا سـائدا في كثـير مـن فـروع المعرفـة, وليكـن مـن بـاب المصادفـة أن تعـاصر مدرسـة القيـاس مدرسـة أخـرى في الفقـه هـي مدرسـة الـرأي التـي أرسى دعائمهـا أبـو حنيفـة كـما قـال بعضهـم.[91]

يـرى الباحثـان، إنّـه قـد تشـبّع الجـو الفكـري العـام بهذا الاتجـاه وسـاعد على ذلك انتشـار المنطـق وبحوثه ودراسـاته, كـما سـبق توضيحـه, إنَّ أهـم باعـث عـلى وضـع النحـو ونشـوئه هـو الحـرصُ عـلى صـون النصِ القـرآني مـن شـوائب اللحـن , وقـد أثـارت قراءاتـه المشـهورة والشـاذة مواقـف متباينة عنـد النحاة.

يرى الأفغاني: « ليس هنالك خلافٌ كبيُر بين البصريين والكوفيين في احتجاجهم بالقراءات.[92]

لم يكـن هنالـك خـلافُ في أن القـرآن الكريـم أصـلٌ مـن أصـول الدراسـات اللغويـة بمختلـف فروعهـا وكان يجـب أن يُبنـى كثـير مـن قواعـد النحـو عـلى شـواهده بمختلـف وجـوه قراءاتـه المتواتـرة التـي صـحّ سـندها , بـدلاً مـن الاعتـذار بـأن القـراءة سـنة لا يجـوز التعـرض لهـا بنقـد أوتخطئـه , لذلـك انفـردت القـراءات القرآنيـة بإثبـات قاعـدة, أو تقريـر أصـل ولا خـلاف في ذلـك.[93]

الكوفيون والقرآن وقراءاته:

كان للكوفيـين موقـفٌ قـد اختلـف قليـلاً عـن موقـف البصريـين مـن القـراءات, حيـث أنّهـم قبلوهـا واحتجـوا بهـا وعقـدوا عـلى مـا جـاء فيهـا كثـيرا مـن أصولهـم وأحكامهـم.[94] ورجحـوا بعضـاً منهـا. وتحرجوا مـن مخالفـة الكتـاب.[95]

الطرق التي انتهجها الكوفيون لأخذهم القياس في القرآن الكريم وقراءاته:

1- لم يكـن للكوفيـين حِّـدة البصريـين , لأنّهـم تسـاهلوا في الأخـذ. وقـد قـال النحـاس نقـلاً عـن الكوفيـين تعقيبـاً لهـم عـلى قـراءة حمـزة في قولـه تعـالى: (هُـوَ الَّـذِي يُصَوِّرُكُـمْ فِي الْأَرْحَـامِ)[96] بالخفـض.

فقال: وأمَّا الكوفيون فقالوا: هو قبيحٌ ولم يزيدوا على هذا.[97] بل جوزوه في الشعر.[98]

بينما الفراء في قوله تعالى:(يَجْعَلُ الْمَوْتِ)[99]

الشـاهدُ – نصـب (حـذرَ) عـلى غـير وقـوع مـن الفعـل عليـه حيـث لم تـردْ (يجعلونهـا حـذراً) إنّمـا قولهـم قياسـاً عـلى قولـك: « أعطيتـك خوفـاً وفرقـاً « , فإنّـك لا تعطيـه وإنّمـا تعطيـه مـن أجـل الخـوف. فنصبـه عـلى التفسـير* [100] ليـس بالفعـل كقولـه جـلَّ وعـزَّ: (يَدْعُونَنَـا رَغَبًـا وَرَهَبًـا). [101]

قال تعالى: (كيف تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ) [102] الشاهد هنا (كيف)على وجه التعجب والتوبيخ , لا على وجه الاستفهام المحض أي ويحكم كيف تكفرون ؟ وهو كقوله تعالى: (فأينَ تَذْهَبُونَ) وقوله تعالى: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ) [103] المعنى وقد كنتمُ ولو إضمار (قد) لم يجرِ مثله في الكلام وذلك قياساً على الآية في قوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ) [104] المعنى فقد كذبت. مثل قولك وأصبحت كثر مالك (لا يجوز إلا وأنت تريد قد كثر مالك؛ لأنّها جميعاً قد كانا أمّا الثاني فحال للأول – والحال لا يكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها.*

وأشار إليها د. محي الدين توفيق في دراسته لأبن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف في هذه المسألة ليس في وقوع الماضي المجرّد من (قد) (حالا) وإنّما الخلاف في إضمار (قد) في اختيار الكلام , فالكوفيون يجيزونه أيْ إضمارها والبصريون لا يجوّزونه إلّا في الضرورة.أمّا الأنباري قال في جواز مجيء الماضي حالاً من غير (قد) ظاهرة كانت أو مضمرة.

ظلّت القراءات مصدراً من مصادر الدرس النحوي عند النحاة وهنالك نماذج لقياس القراءات على الحديث. ولقد سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنَّه قال بعض الشواهد , (لتأخذوا مصافكم).[105] ويريد به (خذوا مصافكم).

لقد احتج الفراء بالحديث أكثر من سيبويه وجعله هنا حُجة له في إثبات ما أنكره شيخه الكسائي.

القراءات والشعر:

قال تعالى: (إِنَّ يومَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ) [106]

قال الفراء – يريد بذلك في الآية الكريمة الأولين والآخرين ولو (نَصَبَ) (ميقاتهم) وكان صواباً حيث جعل اليوم (صفة).

قد استشهد في القياس بقول أحدهم:

لو كنت أعلم أنَّ آخر عهدكم *** يومَ الرحيل فعلت ما لم أفعل

الشاهد نصب (يومَ) على أنّه صفة [107]

2-ولم يكن الفراء كالكسائي , إلاّ أنّه كان مكملاً له , وكان لا يعدم نزعة تجتمع به للانفراد برأي أو منهج , فهما كانا يستدلان بما جارى القياس النحوي ويرفضان ما سواه ولا يفرقان بين ما جاء متواتراً أو شاذاً[108]

3-إنَّ البصريين والكوفيين استدلوا بلغة القرآن الكريم وقراءاته ما تواتر منها وما شذّ وهم سواءٌ في قبول القراءات وردها على أنّ الشيءَ الذي يذكر هو أنّ النحاةَ في الكوفة أو الكوفيين (استقرأوا) لغة القرآن واستدلوا بها أكثر ممّا فعل البصريون ولم يتحفظوا.[109]

والتقدير في العبارات , ممّا جرّهم في كثير من الأمر إلى صور مختلفة في التعقيد والبعد في التأويل.

من الأمثلة والأدلة الشاذة التي أدْلى بها الكسائي برأيه (إعراب الأسماء الخمسة: (أبوك وأخواتها) , حيث كان البصريون وسيبويه والجمهور يرون ,أنّها معربة بحركات مقدرة على ما قبل الحروف، بينما الكسائي وتبعه الفراء يذهبان إلى أنها معْربة من مكانيْين بالحروف والحركات السابقة لها معاً ,غير ملتفتين إلى أن علامات الإعراب , أمّا أن تكون بالحركات كما في المفردات وإمَّا أن تكون بالحروف كما في المثنى , أنّه كان ينبغي أن يختار لها إعرابا؛ إمّا بالحروف وأمّا بالحركات كما ذهب سيبويه.[110]

4-هكذا وضع الكسائي أسس المدرسة الكوفية , وهى أسسٌ قامت على الاتساع في الرواية والقياس على الشاذ والنادر والمخالف , سواء وجدت سنداً من الشواهد أم لم تجد , فهم توسعوا دون ضابط وشاهد أحياناً.

هشام بن معاوية الضرير: كان من أنبه تلاميذ الكسائي بعد الفراء وكان يتصدر تدريس الطلاب والإملاء عليهم ,وكان مدربا لأبناء الأثرياء وذوي الجاه توفى عام (209 هـ) وكان يعنى بالتصنيف في النحو ومن مؤلفاته (الحدود , المختصر , القياس).

ومن أرائه الغريبة , الجمع بين الفاعل والمفعول به في نعت واحد فلا يُقال (ضَربَ زيد عمراً الظريفان) جَّوز ذلك هشام مع اختيار الرفع. [111]

5-لعَّل الملاحظَ للمدرسة الكوفية وعلمائها، كثرة الاتساع في الرواية والقياس والخلاف مع البصريين والنفوذ إلى أراء جديدة , يداخلها كثيرٌ من البعد والإعراب.[112]

الفراء هو يحي [113] بن زياد بن عبد الله , فارسي الأصل من الديلمة ولد بالكوفة في العام 144ه ونشأ بها , وأخذ ينهل منذ صغره من حلقات الفقهاء ورواة الأشعار والأخبار والأيام , وخاصة حلقة أبي جعفر الرواسي , ثم رحل إلى البصرة ومنها إلى يونس بن حبيب ويحمل كثيراً عنه ممّا كان يرويه من لغات الأعراب وأشعارهم , ثم عاد إلى مسقط رأسه بعد أن حمل من العلم الكثير، وكانت شهرة الكسائ أنذاك تدوي الأسماع , فرحل إليه وأخذ كل ما لديه من علم.[114]

ولعلّه مضى على أثر أستاذه يكثر من الرواية عن الأعراب الذين نزلُوا بغداد,أمّا الأصولُ فقد خالف البصريين في مسائل أربع أساسية وخاصة الفراء.

المسألة الأولى:كما سبق في ترجمة الكسائي عدم تفرقته بين الألقاب والإعراب والبناء , وكان حرياً به أن يفصل بينهما كما فصلت المدرسة البصرية.

المسألة الثانية: هي , إنَّ المصدرَ مشتقٌ من الفعل , لا كما ذهب البصريون بأنّ الفعل هو المشتق والمصدر هو الأصل.

المسألة الثالثة:هي إعراب الأفعال وأنّه أصل فيها كما الأسماء لا أنّه أصل في الأسماء وفروع في الأفعال, لأن الاسم يتسمُ بخلاف الفعل, فانّ اختلاف صيغة في التركيب يؤمن من اللبس فيه, بينما ذهب الفراء بأن الإعراب أصل في الأمثال كالأسماء.[115]

والمسألة الرابعة: مسألة الأفعال وأقسامها , فالبصريون يقسّمون الفعل , إلى ماضي , مضارع وأمر, أمّا الفراء ومن تبعه من الكوفيين فيقسّمونه إلى ماضٍ ومضارع ودائم , (وهم يريدونه الأمر).[116]

والمسائل والشواهد التي خالف فيها البصريين كثيرة من بينها قال تعالى: (فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ).[117].

حيث ذهب الفراء على إنَّ (خيراً) مفعول مطلق إذ التقدير آمنوا إيمانا خيراً لكم , بينما خالفه الكسائي بقوله: إن (خيراً) منصوبة على إضمار يكُنْ فقال: الفراء إن كلامه يبطله القياس , كأنك تقول (اتق الله تكنْ محسناً , ولا يجوز أن تقول (اتق الله محسناً) وأنت تضمر [118]

ومن أرائه أيضاً , وقف بإزاء الآية الكريمة, قوله تعالى:(وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ)[119]

علّقَّ قائلاً: إنَّ القُراء قرأوُها (تحسبنَّ) بالتاء وقرأها حمزة (يحسبنَّ) بالياء , ولم يلبث أن ضعّف القراءة قائلاً: وما أحبّها لشذوذها) [120]

لقد كان الفراء يرُدَّ القراءة أو يقبّحها أو يضعّفها ولا نعلم بصرياً جاء بعده وردَّ مثل هذا القدر من القراءات , وبذلك يسقط جُل ما نسبه صاحب الإنصاف إلى البصريين دون الكوفيين من إنكار بعض القراءات.[121]

يرى الباحث، أنّهم ما أرادوا الطعن والرَّد بعينه وإنّما أرادوا البحث والتحري , والدقة.

من المسائل الخلافية بين المدرستين في القياس:

1/ مسألة القول في (العطف على اسم إنَّ بالرفع قبل مجيء الخبر)

أولاً: رأي الكوفيين في المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر مطلقاً , سواء تبيّن فيه عمل (إنَّ) أو لم يتبيّن نحو: إنَّ زيداً وعمرو قائمان « وإنّك وبكر منطلقان « [122]

وذهب الفراء إلى أنّه لا يجوز ذلك إلا فيما لا يتبيّن فيه عمل (إنَّ) حيث يقول في معانيه « ولا استحب « إنَّ عبد الله وزيد قائمان) لتبيين الإعراب في(عبد الله) وقد كان (الكسائي) يجيزه لضعف(إنَّ).[123]

الأدلة التي اعتمد عليها الكوفيون:

استدل الكوفيون على جواز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر قياساً على (لا) نحو قولنا: « لا رجلَ ولا امرأةَ أفضلُ منك « وكذلك الأمر مع (إنَّ) لأنها بمنزلتها , وإنْ كانت إنْ للإثبات و (لا) (للنفي حملت على ضدّها كما يحمل على النظير)[124]

فكما يجوز العطف بعد تمام الخبر يجوزُ كذلك قبل تمام[125]

وذهب الفراء إلى أنّ الصابئون في قوله تعالى:(إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى) [126]

مرفوع على أنّه عطف على (الذين) حرف من جهة واحدة في رفعه وخفضه , فلمّا كان إعرابه واحداً كان نصب (إنَّ) نصباً ضعيفا.[127]

ثانياً: رأيُ البصريين في المسألة:

ذهب البصريون إلى:(أنّه لا يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر).[128]

الأدلة التي أعتمد عليها البصريون:

يقول سيبويه في كتابه ,» فأمَّا ما حُمِّل على الابتداء فقولك «إنَّ زيداً ظريفٌ وعمرو» «وانَّ زيداً منطلقٌ وسعيدٌ»؛ فعمرُ وسعيد يُرفعان على وجهين: فأحدُ الوجهين: حسنٌ والأخر ضعيف , فالحسن أن يكون محمولاً على الابتداء (للآن) معنى (إنَّ) زيداً منطلقٌ: زيدٌ منطلقٌ (وإنّ دخلت توكيد) والوجه الآخر الضعيف أن يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطق , «والظريف» فإن أردت ذلك فأحسنهُ (منطلقٌ هو وعمرو)(وانَّ زيدٌ عمرو) [129] , يتضحُ من كلام سيبويه أنّه لا يجيز العطف إلَّا بعد تمام خبر (إنَّ).

ويقول:ابن السراج « وأعلم أنّك إذا عطفت اسماً على (إنَّ) (وما) عملت فيه من اسم وخبر ذلك أن تنصبه على الاشتراك بينه وبين ما عملت فيه (إنَّ) ولك أن ترفع فتحمله على الابتداء يعنى موضع- إنَّ – فنقول (إنَّ زيدٌ منطلق هو وعمرو).[130]

موضع الخلاف:

يرى الباحثان: يعودُ الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة إلى اختلافهم في عمل (إنّ).

فالبصريون يرونها عاملة في المبتدأ والخبر على عكس الكوفيين الذين يرون أنَّها تعمل في المبتدأ فتنصبه ويرفع الخبر بما كان يرتفع به قبل دخولها.

انطلاقاً من هذا حكم الكوفيون على جواز العطف على موضع إنَّ) قبل مجيء الخبر, لأنّ الخبر

لا يدخل عندهم تحت تأثير (إنَّ) لآن (إنَّ) إنَّما أعملت لمشابهتها الفعل وهى فرعٌ عليه , والفرع أبداً أضعف من الأصل.

وكما يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) قياساً عليها (لا رجلَأمرأته أفضلُ منك) فكذلك مع (إنَّ).

ردَّ البصريون على الكوفيين:» بأنّه لا يوجد في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب ولا يعمل الرفع , ولقد أوجدنا تقديم المنصوب على المرفوع لضعف هذه الحروف عن رتبة الفعل فما ذكرتموه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول هذا هو الرأي الراجح.

مسألة القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه.

رأي الكوفيين في المسألة:

ذهب الكوفيون إلى (أنَّه يجوز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها نحو قولك: (زيداً عليك» , وعمراً دونك , وبكراً عندك) [131]

أولاً: أدلة الكوفيين – استدلَ الكوفيون على جواز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها بقياسها على الأفعال , فهم يرون (أنّها نائبة عن الفعل وتقوم مقامه فجاز أنْ تتقدم معمولاتها عليها كالأفعال إلحاقا للفرع بالأصل وهو الأقرب.[132]

الوجه الأول:إضافة إلى إنّ اسم الفاعل واسم المفعول لمّا نابا عن الفعل جاز تقديم معموليهما عليهما فكذلك هنا , هذا وجه.

الوجه الثاني:إنَّ هذه الأسماء واقعة موقع الأمر ومعمول الأمر تقدم عليه فجاز أن تتقدم معمولات هذه الأسماء عليها, فقولك: «زيداً « في معني (ألزم زيداً) ولو قلت (زيداً ألزم) جاز ذلك أيضاً.[133]

فلمّا كان التقديم جائزاً مع الفعل فكذلك قام مقامه إلا إنَّ الفراء له وجهة نظر تخالفُ وجهة نظر الكوفيين, حيث يقول[134]: في قوله تعالى: (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) [135]

كقولك (كتاباً من الله عليكم) وقد قال بعض أهل النحو:» عليكم كتابَ الله).

ثانياً: ما ذهب إليه الفراء مخالفا لمنهج الكوفيين في الاحتجاج بالقياس متأثراً بالبصريين. [136]

رأي البصريين في المسألة:

أولا:أدلة البصريون –ذهب البصريون على « أنّه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه» [137]

جاء في الكتاب « لسيبويه»: « وأعلم أنّه يقبّحُ « زيداً عين « « وزيداً حزرك» , لأنّه في أمثلة الفعل،

فقُبّح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها , إلّا أن يقول « زيداً فتنصب بإضمارك (الفعل) ثم تذكر (عليك) بعد ذلك , فليس يقوى هذا قوة الفعل؛ لأنّه ليس بفعل ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يفعل).[138]

ويرى المبردُ « أن هذه الأسماء وضُعت لتدلّ على الفعل فأجريت مجراه ما كانت في مواضعها, ولا يجوز فيها التقديم والتأخير , لأنّها لا تتصرف تصرف الفعل كما لم تتصرف (إنَّ) تصرف الفعل فألزمت موضعاً واحداً , وذلك كقولك (صه , مه) فهذا إنّما معناه (أسكت و اكفف).[139]

ممّا سبق يتضحُ أنّ علةَ المنع عند البصريين هو عدم تصرُّف هذه الأسماء وجمودها فهي على صورة واحدة فكيف تجري مجرى الفعل المتصرف في جواز تقديم معموله عليه ؟

«والشيء إنَّما يتصرف عمله كما يتصرفُ هو في نفسه، فإذا لزم طريقة واحدة , لزم ما يعمل طريقة واحدة» [140]

ويؤكد سيبويه قائلاً: « إنَّ هذه الحروف التي هي أسماء الفعل لا تظهر فيها علامة المضمر , وذلك لأنّها أسماء وليست على الأمثلة التي أخذت منها الأفعال فيما مضى , وفيما يستقبل ولكن المأمور والمنهي مضمران في النية».[141]

فإذا قلت «دونك « أو « عليك» فقد أضمرت فاعلاً في النية فيكون التقدير: «عليك أنت « والكاف للمخاطبة , ومن هنا رأى البصريون إنَّ هذه الأسماء شابهت الأفعال من جهة المعنى فقط.

موضع الخلاف:

في هذه المسألة , أنّ الكوفيين أجازوا أنْ يتقدم معمول اسم الفعل عليه قياساً على الفعل فالفعل يتقدم معموله عليه فكذلك هنا , أمّا البصريون فيرفضون هذا؛لأنّ هذه الأفعالُ فرعٌ في العمل , إنَّما أعملت عمل الفعل لقيامها مقامه , فينبغي ألاّ تتصرّف تصرّفه , إذا لو قلنا: أنّه يتصرف عملها أو يجوز تقديم معمولاتها عليها لأدّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل وذلك لا يجوز؛ لأنّ الفرع أقلُ درجة من الأصول.[142]

أراء العلماء – عبد القاهر الجرجاني: « أعلم أنّ هذه الأسماء يُؤتى بها لضرب من الاختصار (صه، مه) يقومان مقام (اسكت , اكفف) وهذه الأسماء فروع على الأفعال فلا تتصرف تصريفها ولا يجوز تقديم مفعولها عليها نحو قولك «زيداً عليك» « عمراً دونك» [143]

فلما كانت فروعاً لم تقو قوة الأصل في جواز تقديم معمولها عليها.

يرى الباحثان: مما تمّ استعراضه وسرده وتوضيحه لآراء المدرستين والعلماء , أنّه لا يجوز تقديم مفعوله عليها.

أولاً – إنّها لا تتصرف كما يتصرف الفعل وإنّ اسم الفعل شابه الفعل معناً لا لفظاً ولا يتصرف تصرفه , ثانيا -كما لا تتصل به ضمائر الرفع البارزة ولا نون التوكيد ولا نون الوقاية , ولا أداة من أدوات الفعل).

ثاثا - كذلك لا تصل إلى مفعولها بنفسها بل تستعين بحرف عادته إيصال الفعل اللازم إلى المنصوب أو المفعول به لذلك يُزاد الياء في مفعولاتها نحو « عليك به « كذلك نجد الأفعال متصرفة وهى جامدة عليه والرأي الراجح, أنّ منطق البصريين ورأيهم هو الأقرب إلى الصواب.ولله العلم من قبل و بعد .

الخاتمة:

الحمدُ لله أولا وأخيرا والصلاةُ والسلامُ على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد عليه أفضلُ الصلاة وأتمّ التسليم ,أن وهبنا لغة عجز الأولون والآخرون فهْم أغوارها بالرغم من تلك الجهود العظيمة التي بذلها علماء اللغة والنحو خاصة ,للحفاظ على كتاب الله من التحريف والتدليس وسهّل الله علينا بأنْ أنزل القرآن الكريم على سبعة أحرف, وجعلوا لها أصولا اعتمدت عليها في الترتيب والتنظيم وقواعد مُحْكمةٌ, أطلقوا عليه القياس, يعتبر الثاني من أصول النحو العربي.

من خلال دراسة الباحثان لهذه الورقة:القياس بين البصريين والكوفيين دراسة تطبيقية في بعض النماذج القرآنية وقراءاته.توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

1. إنّ القياس بدأ بصريا وقد وصُف بالأتّساع بالرغم من تحديد القبائل والزمان ولكن أضيق في الرواية بينما الكوفيون لم تكن لهم حدة البصريين.
2. اختلاف التعامل مع الأدلة العقلية منها والنقلية أدّى إلى الاختلاف في وجهات النظر.
3. استطاعت البصرة أن تصوغ علم النحو صياغة دقيقة وانتهجت الاستقراء الدقيق,جعلت لكل قاعدة أصلا مضبوطا تُقاس عليه الجزئيات ,بينما كانت الكوفة مشغولة عن ذلك حتى منتصف القرن الثاني للهجرة.
4. لايصحُّ التعويل على القياس في معارضة السّماع المستفيض ولا يجوز الاحتجاج العقلي في معارضة النقل الصحيح غير القابل للتأويل ينبغي أن تكون دراسة النحو قائمة على المعنى؛لأنّ المقصود من الكلام الإفهام.كما في قوله تعالى (هذان خصمان اختصموافي ربّهم.....) الحج الآية 19بعض المواضع لا يصحُّ حمل النطق على ظاهره لأنّه يفسد المعنى إذن الشاهد هنا(خصمان) مثنى والخبر لم يأتي مطابقا له حيث جاء مطابقا للجمع فكيف وفّق بين المعنى والإعراب؟

قالوا خصمان في الأصل مصدر فقد حملت على الأسماء والصفات واختصموا إنّما حملت على المعنى لأنّ كل خصم فريق فيه أشخاص.

5. المذهب البصري لم يكن في منأى عن القرآن والقراءات والاعتداد بهما ولم يبدأ الطعن إلا عند علماء القرن الثالث.وفي مواضع محدودة.

6. الكوفيون كانوا أكثر اعتمادا على القرآن وقراءاته ولم يكونوا بعيدين عن الطعن في بعض القراءات والدليل على ذلك طعنهم في قراءة حمزة قال تعالى:(واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ) حيث قرأها حمزة بالكسر في الميم.قد جاءت مخالفة للقياس البصري كما الكوفي, وهي عدم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض , لذلك تعرّض بعض البصريين إلى القراءة خاصة المبرد الذي قال:»لو صليت خلف إمام يقرأ قوله (.....والأرحام) بكسر الميم لأخذت نعلي ومضيت.

أمّا الكوفيون ومنهم الفراء فقد وصف هذه القراءة بالقبح.الفراء معاني القرآن,252/1.

الهوامش

(1) ابن منظور, لسان العرب, (ق, ي, س).

(2) الرماني , لأبي الحسن الرماني, الحدود , تحقيق , إبراهيم السامرائي , دار النشر , دار الفكر للنشر والتوزيع , عمان , (د , ت) , ص (66-85)

(3) ابن جني , أبو الفتح عثمان بن جني , الهمع في اللغة العربية , تحقيق حامد المؤمن , ط1 للعام 1982م ., ص 93.

(4) الحلواني،محمد فخر الحلواني , الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين , دار النشر , دار الكتاب العربي , بيروت , 1952م ص136.

(5) ابن جني, الخصائص, (د,ت),عالم الكتابة ولطباعة والنشر والتوزيع ,تاريخ النشر 2006م,مجلد2 162/1.

(6) محمد بن سلام الجمحي, طبقات فحول الشعراء,(د. محقق), دار النشر, دار الكتب العلمية , بيروت , 1933م , ص 12/1.

(7) الخصائص, 14/1.

(8) سيبويه , الكتاب ,تحقيق عبد السلام هارون ,القاهرة ط! ,ص 4 /374.

(9) سيبويه،الكتاب،374/4.

(10) ابن جني, الخصائص, 357/1.

(11) الخصائص، 88/2..

(12) نفسه 12/2.

(13) نفسه 189/1

(14) السيوطي , الاقتراح في علم أصول النحو , تصحيح عبد الرحمن اليماني (د. ت).

(15) على أبو المكارم , أصول التفكير النحوي(د.م) , مطابع دار القلم , بيروت. 1973م , ص 95.

(16) محمد عاشور السويح , لقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة , دار النشر , الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع للعام 1986م , ط1 , ص 29.

(17) ابن جني, الخصائص, الخصائص ,10/2.

(18) السيوطي الاقتراح في علم أصول النحو,,د.محمود فجال,دار القلم ,دمشق ,ط1, 1989م ص 72.

(19) ابن السراج ,الأصول في النحو , تحقيق د. عبد الحسين الفتلي , مؤسسة الرسالة ,بيروت ,ط3 ,1988م ,ص 56/1.

(20) سورة المجادلة الآية 19.

(21) سيبويه , الكتاب , 71/4.

(22) ابن السراج، الأصول في النحو 57/1.

(23) ابن جني, الخصائص, 97/1.

(24) السابق وينظر إلى السيوطي، الاقتراح ص 46.

(25) يقول بن منظور , وليس يأتي مفعول من ذوات الثلاثة من يأت الواو بالتمام إلا حرفان , مَصْوُوْن فان هذين الحرفين جاءا نادرين وهما في تاج العروس مادة (ص و ن) وفى العرب من يقول: مسك مدوف... ويقالُ مدووفٌ جاء على الأصل وهى لغة تميمية).

(26) السيوطي،الاقتراح في علم أصول النحو. ص 36.

(27) للميداني , مجمعُ الأمثال , تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد , دار القلم , لبنان – بيروت , 129/1, ويروي لأن سمَع بالمقيوي خيٌر والمختار (أنْ تسمعَ).

(28) سورة الروم الآية 24. في تفسير الطبري 33/12.

(29) محمد الخضر حسين،القياس في اللغة العربية ,(د.م) دار التشر، المطبعة السلفية حسين،القاهرة،للعام،١٩٣٥ص 83.

(30) السيوطي،الاقتراح ص 73.

(31) ابن جنى, الخصائص, 115/1.

(32) السيوطي،الاقتراح , ص 49.

(33) (سيبويه) ,الكتاب ,4/8.

(34) السيوطي،الاقتراح في علم أصول النحو ص 79.

(35) تمام حسان, الأصول,(د,م) , دار النشر عالم الكتب ,للعام ,2006م ,ص 159

(36) أبو البركات الأنبا ري , الإنصاف في مسائل الخلاف ,تحقيق محمد بهجت البيطار ,مطبوعات المجمع العلمي العربي,دمشق ,سوريا 2015م ص, 164/1.

(37) عزيز فوال بايتي , المعجم المفصل في النحو العربي , ط 1 – ج 2 – بيروت –لبنان , دار الكتب العلمية للعام 1992م , ص 1039.

(38) سعيد الأفغاني , أصول النحو العربي , (د,ت), دار النشر المكتبة الإسلامية,للطباعة والنشر ,للعام 1987م ص 111.

(39) محمود أحمد نحلة , أصول النحو العربي , (د,م), دار النشر در العلوم العربية ,ط!, 1987م ص 123,124,.

(40) السيوطي , الاقتراح ص 69.

(41) الروماني , الحدود في النحو , إبراهيم السامرائي, دار النشر ودار الفكر التوزيع , عمان , ص 50 ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة.

(42) السيوطي , الاقتراح , ص 124.

(43) الأنبارى , لمع الأدلة , ص 56.

(44) الأنبارى , لمع الأدلة , ص 56 , نفسه.

(45) نفسه, ص 57.

(46) الأنبا ري , لمع الأدلة ص 57.

(47) الأنبا ري،لمع الأدلة ,ص57

(48) نفسه ص 59.

(49) السيوطي , الاقتراح , ص 69. (مسال ذلك إنَّ اسم الفاعل محمول علي الفعل في العمل , لذلك كان أضعف منه , فإذا استطاع الفعل أن يحمل الضمير في مثل قولك (زيد أخواك زارهما) لم يستطع اسم الفاعل الأضعف تحمل الضمير لذلك وجب إظهاره فتقولُ (زيد أخواك زائر إياهما هـ) ولا يجوز استشاره لقصور اسم الفاعل في العمل عن الفعل.

(50) السيوطي , الاقتراح ص 39

(51) ابن جني, الخصائص 97/1.

(52) المبرد،الكامل , ص 185/1.

(53) ابن جني, الخصائص, 97/1.

(54) فتحي عبد الرجنى , ظاهرة الشذوذ في النحو العربي. دار النشر وكالة المطبوعات – الكويت , للعام 1974م , ص 185.

(55) خديجة الحديثي , الشاهد في أصول النحو,(د,م),دار النشر ,الكويت ,للعام 1974م

(56) سيبويه , الكتاب , 287/2.

(57) سورة الأنعام.الآية 23

(58) الفراء , معاني القرآن , ص 270/2.

(59) سيبويه الكتاب , 209/1.

(60) أبو على الفارسي , الإيضاح العضدي , تحقيق حسن شاذلى فرهود , جامعة الرياض للعام 2013/5/20م , ص 210/1.

الزمخشرى , يعيش بن على , الفصل, دار النشر مكتبة المتنبئ , ص 21/2.

(61) الأنبارى , لمع الأدلة , ص 54.

(62) السيوطي , الاقتراح , ص 101.

(63) الأنبارى , لمع الأدلة ص 54.

(64) لمع الأدلة ص 106.

(65) الأنباري ,لمع الأدلة , ص 106.

(66) سيبويه،الكتاب , 95/4-96.

(67) السيوطي،الاقتراح , ص 101.

(68) سيبويه، الكتاب , 182/1.

(69) سيبويه ,الكتاب, 147/1.

(70) السيوطي،الاقتراح , ص 101.

(71) نفسه ص 106.

(72) سعيد الأفغاني, أصول النحو , ص 84.

(73) عفيف دمشقيه , تجديد النحو العربي , دار انشر معهد الإنماء العربي , فرع لبنان , بيروت , ط 1 للعام 1973م , ص 123..

(74) د. سعيد جاسم الزبيدى , القياس في النحو العربي نشأته وتطوره , تحقيق أ.د. عبد الرضا على, دار النشر, دار الشروق للنشر والتوزيع عمان, الأردن, رام الله فلسطين, للعام 1997/12/19م, ص 81.

(75) صحيح البخاري, 185/6.

(76) عبد الفتاح شلبي , أبو على الفارسي , ص 12.

(77) سيبويه , الكتاب , 148/1.

(78) الفراء معاني القرآن , 14/1.

(79) سيبويه الكتاب، ج378/2، 379

(80) سورة المائدة، الآية 24.

(81) سورة الأعراف، الآية 19.

(82) سورة البقرة، الآية 48.

(83) ابن هشام مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ,دار الطلائع ,القاهرة ج1، 157.

(84) سورة فصلت، الآية 17.

(85) سورة الرعد، الآية 31.

(86) سعيد جاسم الزبيديي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص 93.

(87) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، 94.

(88) سورة النساء، الآية 4.

(89) سيبويه , الكتاب , 95/1 , 290 , 106/2 , 137 , 138 ,393 , 13/2 ,143 , 242 , 81/4-82.

(90) خديجة الحديثى , الشاهد في أصول النحو ص 60.

(91) مهدي المخزومي,مدرسة الكوفة,ص341

(92) سعيد الأفغاني, أصول النحو , ص 84.

(93) عفاف محمد حسانين , أدلة النحو , (د,م) , دار النشر لمكتبة المصرية ص 27.

(94) مهدي المخزومي , مدرسة الكوفة , ص 341.

(95) نفسه،ص ٣٤١.

(96) سورة آل عمران الآية(6)

(97) النحاس ,إعراب لقرآن الكريم , تحقيق زهير غازي ,دار النشر ,عالم الكتب ,بيروت ,للعام 1988م 390/1,

(98) الفراء,معاني القرآن,32/1

(99) سورة البقرة الآية 19

(100) الفراء , معاني القرآن , ص 184/3 *مصطلح كوفي يراد به التمييز.

(101) سورة الأنبياء، الآية 90

(102) سورة البقرة,الآية 28

(103) سورة التكوير، الآية 26 من

(104) سورة يوسف، الآية 26.

(105) * وهي من المسائل الخلافية التي نسبت إلى الكوفيين , المسألة 32 هل يقع الفعل الماضي حالًا , الإنصاف 252/1.

(106) سورة الدخان، الآية 40

(107) الفراء , معاني القرآن , (499/1 470-).

(108) معاني القرآن, 18/1 , 223 , 241 , 252 , 314 , 357 , 389 , 22/2 , 75 , 145.

(109) عبد العال سالم , أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية , ص 57.

(110) السيوطي, جلال الدين, همع الهوامع,38/1, تحقيق عبد العال سالم مكرم, دار النشر- دار البحوث العلمية الكويت 1980م- ج1, ص38.

(111) الرضي , محمد بن الحسن الاستربادى , شرح الرضي , على كافية الحاجب , ت- عبد العال سالم مكرم , عالم الكتب , القاهرة , ط1 , ص 381, ص 716.

(112) شوقي ضيف , ص 191 .

(113) الزبيدى , ص 143 , وأبا الطيب اللغوي ص 86. (الزبيدي , عبد اللطيف المتوفى 802 هـ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة البصرة والكوفة , ت- د. طارق الخيابى , عالم الكتب.

(114) الزجاجي , أبو القاسم عبد الرحمن ت 337هـ , مجالس العلماء , ت- عبد السلام هارون , مطبعة المدني للطباعة والنشر , ط1 , ص269 , للعام 1983م.

(115) نفسه ص 80.

(116) الفراء, معاني القرآن , ص 165/1.

(117) سورة النساء الآية ١٧٠

(118) الفراء , معاني القرآن ص 295/1.

(119) سورة الأنفال، الآية 59, نزلت فيمن أفلت يوم بدر يا محمد لا تحسبن , الذين كفروا , أي أنَّ

هؤلاء الكفرة لا يعجزون ربهم إذا طلبهم وأراد تفديتهم وهلاكهم بأنفسهم فيفوهوه بها , تفسير بن كثير , عماد الدين أبو الفداء إسماعيل , بن كثير , دار النشر مكتبة نور , ط ابن حزم , رقم الطبعة 1 , للعام 2000 م الجزء 285/2.

(120) الفراء , معاني القرآن , ص 373/1.

(121) شوقى ضيف , المدارس النحوية ,ص 223.

(122) أبو البركات عبد الرحمن بن سعيد الأنبارى , أسرار العربية , تحقيق محمد بهجت البيطار , مطبوعات المجمع العلمي العربي , دمشق , سوريا , د ط د ت , ص 152.

(123) الفراء , معاني القرآن , للعام 1983م , ج1 , ص 311.

(124) ابن الأنبارى , الإنصاف في مسائل الخلاف , المسألة (203) , ج1 , ص 167.

(125) العكبري , التبيين عن مذاهب النحويين , المسألة (52) , ص 71.

(126) سورة المائدة الآية 69.

(127) الفراء , معاني القرآن , ج1 , ص 311.رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادى , شرح الرضي على الكافية , تحقيق يوسف حسن عمر, جامعة فاز يونس , بنغازي – ليبيا , ط2 , ج2 , ص 354.

(128) رضي الدين محمد الاستربادي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف عمر، دار النشر قازيونس بنغازي،ط2،ج2، ص354

(129) سيبويه , الكتاب , تحقيق عبد السلام هارون , مكتبة الخانجى , القاهرة , مصر , ط3 للعام 1988م , ج2 , ص 145.

(130) أبوبكر محمد بن سهل بن السريع النحوي البغدادي , الأصول في النحو , تحقيق عبد الحسين الفتلى , مؤسسة الرسالة , بيروت , لبنان , ط3 , 1996م , ج1 , ص 240.

(131) ابن الأنبارى , الإنصاف في مسائل الخلاف , المسألة 27 , ص 200

(132) العكبرى , التبيين عن مذاهب النحويين , المسألة 59 , ص 375.

(133) المرجع السابق، ص 375.

(134) الفراء، معاني القران، ج1،260.

(135) سورة النساء، الآية 24.

(136) الفراء، آراء الفراء النحوية في خزانة الأدب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، على محمد عبد الله، قسم الدراسات العليا، جامعة ام القرى للعام 2011م، ص 250.

(137) ابن الانباري، مسالة رقم 270، ص200.

(138) سيبويه الكتاب، ج1، ص253.

(139) أبو العباس محمد بن زيد المبرد , المقتضب , تحقيق , محمد عبد الخالق عظيمة , دار النشر , لجنة إحياء التراث , القاهرة مصر , للعام 1994م , ط3 , ج1 , ص 202.

(140) المبرد, المقتضب, ص 142.

(141) سيبويه , الكتاب , ج1 , ص 242.

(142) الأنبا ري ,الإنصاف , المسألة 27 , ج1 , ص 201.

(143) عبد القاهر الجرجاني, المقتصد في شرح الإيضاح, تحقيق كاظم المرجان, دار الرشيد للنشر, بغداد, العراق, د.ط , للعام 1982م, م1 , ص 577.

المصادر والمراجع

(1) ابن منظور, لسان العرب, (ق, ي, س).

(2) 2.الرماني , لأبي الحسن الرماني, الحدود , تحقيق , إبراهيم السامرائي , دار النشر , دار الفكر للنشر والتوزيع , عمان , (د , ت) , ص (66-85)

(3) 3.ابن جني , أبو الفتح عثمان بن جني , الهمع في اللغة العربية , تحقيق حامد المؤمن , ط1 للعام 1982م ., ص 93.

(4) الحلواني،محمد فخر الحلواني , الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين , دار النشر , دار الكتاب العربي , بيروت , 1952م ض 136.

(5) ابن جني, الخصائص, (د,ت),عالم الكتابة ولطباعة والنشر والتوزيع ,تاريخ النشر 2006م,مجلد2 162/1.

(6) محمد بن سلام الجمحي, طبقات فحول الشعراء,(د. محقق), دار النشر, دار الكتب العلمية , بيروت , 1933م , ص 12/1.

(7) المرجع السابق, 14/1.

(8) سيبويه , الكتاب ,تحقيق عبد السلام هارون ,القاهرة ط! ,ص 4 /374.

(9) سيبويه،الكتاب،374/4.

(10) ابن جني, الخصائص, 357/1.

(11) المرجع السابق 88/2..

(12) نفسه 12/2.

(13) نفسه 189/1

(14) السيوطي , الاقتراح في علم أصول النحو , تصحيح عبد الرحمن اليماني (د. ت).

(15) على أبو المكارم , أصول التفكير النحوي(د.م) , مطابع دار القلم , بيروت. 1973م , ص 95.

(16) محمد عاشور السويح , لقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة , دار النشر , الدار الجاهرية للنشر والتوزيع للعام 1986م , ط1 , ص 29.

(17) ابن جني, الخصائص ,10/2.

(18) السيوطي الاقتراح في علم أصول النحو,,د.محمود فجال,دار القلم ,دمشق ,ط1, 1989م ص 72.

(19) ابـن الـسراج ,الأصـول في النحـو , تحقيـق د. عبـد الحسـين الفتـلي , مؤسسـة الرسـالة ,بـيروت ,ط3 ,1988م ,ص 56/1.

(20) سورة المجادلة الآية 19.

(21) سيبويه , الكتاب , 71/4.

(22) ابن السراج، الأصول في النحو 57/1.

(23) ابن جني, الخصائص, 97/1.

(24) السابق وينظر إلى السيوطي، الاقتراح ص 46.

(25) يقـول بـن منظـور , وليـس يـأتي مفعـول مـن ذوات الثلاثـة مـن يـأت الـواو بالتـمام إلا حرفـان , مَصْـوُوْن فـان هذيـن الحرفـين جـاءا نادريـن وهـما في تـاج العـروس مـادة (ص و ن) وفى العـرب مـن يقـول: مسـك مـدوف... ويقـالُ مـدووفٌ جـاء عـلى الأصـل وهـى لغـة تميميـة).

(26) السيوطي،الاقتراح في علم أصول النحو. ص 36.

(27) للميـداني , مجمـعُ الأمثـال , تحقيـق محمـد محـي الديـن عبـد الحميـد , دار القلـم , لبنـان – بـيروت , 129/1, ويـروي لأن سـمَع بالمقيـوي خـيرٌ والمختـار (أنْ تسـمعَ).

(28) سورة الروم الآية 24. في تفسير الطبري 33/12.

(29) محمـد الخـضر حسـين،القياس في اللغـة العربيـة ,(د.م) دار التـشر، المطبعـة السـلفية حسـين،القاهرة،للعام،١٩٣٥ص 83.

(30) السيوطي،الاقتراح ص 73.

(31) ابن جنى, الخصائص, 115/1.

(32) السيوطي،الاقتراح , ص 49.

(33) (سيبويه) ,الكتاب ,4/8.

(34) السيوطي،الاقتراح في علم أصول النحو ص 79.

(35) تمام حسان, الأصول,(د,م) , دار النشر عالم الكتب ,للعام ,2006م ,ص 159

(36) أبـو الـبركات الأنبـا ري , الإنصـاف في مسـائل الخـلاف ,تحقيـق محمـد بهجـت البيطـار ,مطبوعـات المجمـع العلمي العربي,دمشـق ,سـوريا 2015م ص, 164/1.

(37) عزيـز فـوال بايتـي , المعجـم المفصـل في النحـو العـربي , ط 1 – ج 2 – بـيروت –لبنـان , دار الكتـب العلمية للعـام 1992م , ص 1039.

(38) سعيد الأفغاني , أصول النحو العربي , (د,ت), دار النشر المكتبة الإسلامية,للطباعة والنشر ,للعام 1987م ص 111.

(39) محمود أحمد نحلة , أصول النحو العربي , (د,م), دار النشر در العلوم العربية ,ط!, 1987م ص ,123,124.

(40) السيوطي , الاقتراح ص 69.

(41) الروماني , الحدود في النحو , إبراهيم السامرائي, دار النشر ودار الفكر التوزيع , عمان , ص 50 ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة.

(42) السيوطي , الاقتراح , ص 124.

(43) الأنبارى , لمع الأدلة , ص 56.

(44) الأنبارى , لمع الأدلة , ص 56 , نفسه.

(45) نفسه, ص 57.

(46) الأنبا ري , لمع الأدلة ص 57.

(47) الأنبا ري،لمع الأدلة ,ص57

(48) نفسه ص 59.

(49) السيوطي , الاقتراح , ص 69. (مسألة ذلك إنَّ اسم الفاعل محمول علي الفعل في العمل , لذلك كان أضعف منه , فإذا استطاع الفعل أن يحمل الضمير في مثل قولك (زيد أخواك زارهما) لم يستطع اسم الفاعل الأضعف تحمل الضمير لذلك وجب إظهاره فتقولُ (زيد أخواك زائر إياهما هـ) ولا يجوز استشاره لقصور اسم الفاعل في العمل عن الفعل.

(50) السيوطي , الاقتراح ص 39

(51) ابن جني, الخصائص 97/1.

(52) المبرد،الكامل , ص 185/1.

(53) ابن جني, الخصائص, 97/1.

(54) فتحي عبد الرجنى , ظاهرة الشذوذ في النحو العربي. دار النشر وكالة المطبوعات – الكويت , للعام 1974م , ص 185.

(55) خديجة الحديثي , الشاهد في أصول النحو,(د,م),دار النشر ,الكويت ,للعام 1974م

(56) سيبويه , الكتاب , 287/2.

(57) سورة الأنعام.الآية 23

(58) الفراء , معاني القرآن , ص 270/2.

(59) سيبويه الكتاب , 209/1.

(60) أبـو عـلى الفـارسي , الإيضـاح العضـدي , تحقيـق حسـن شـاذلى فرهـود , جامعـة الريـاض للعـام 2013/5/20م , ص 210/1.

(61) الزمخشرى , يعيش بن على , الفصل, دار النشر مكتبة المتنبئ , ص 21/2.

(62) الأنبارى , لمع الأدلة , ص 54.

(63) السيوطي , الاقتراح , ص 101.

(64) الأنبارى , لمع الأدلة ص 54.

(65) المرجع السابق ص 106.

(66) الأنباري ,لمع الأدلة , ص 106.

(67) سيبويه،الكتاب , 95/4-96.

(68) السيوطي،الاقتراح , ص 101.

(69) سيبويه، الكتاب , 182/1.

(70) سيبويه ,الكتاب, 147/1.

(71) السيوطي،الاقتراح , ص 101.

(72) نفسه ص 106.

(73) سعيد الأفغاني, أصول النحو , ص 84.

(74) عفيـف دمشـقيه , تجديـد النحـو العـربي , دار انـشر معهـد الإنمـاء العـربي , فـرع لبنـان , بـيروت , ط 1 للعـام 1973م , ص 123..

(75) د. سـعيد جاسـم الزبيـدى , القيـاس في النحـو العـربي نشـأته وتطـوره , تحقيـق أ.د. عبـد الرضـا عـلى, دار النـشر, دار الـشروق للنـشر والتوزيـع عـمان, الأردن, رام اللـه فلسـطين, للعـام 1997/12/19م, ص 81.

(76) صحيح البخاري, 185/6.

(77) عبد الفتاح شلبي , أبو على الفارسي , ص 12.

(78) سيبويه , الكتاب , 148/1.

(79) الفراء معاني القرآن , 14/1.

(80) سيبويه الكتاب، ج378/2، 379

(81) سورة المائدة، الآية 24.

(82) سورة الأعراف، الآية 19.

(83) سورة البقرة، الآية 48.

(84) ابن هشام مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ,دار الطلائع ,القاهرة ج1، 157.

(85) سورة فصلت، الآية 17.

(86) سورة الرعد، الآية 31.

(87) د.سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص 93.

(88) نفسه، 94.

(89) سورة النساء، الآية 4.

(90) سيبويه , الكتاب , 95/1 , 290 , 106/2 , 137 , 138 ,393 , 13/2 ,143 , 242 , 81/4-82.

(91) خديجة الحديثى , الشاهد في أصول النحو ص 60.

(92) مهدي المخزومي,مدرسة الكوفة,ص341

(93) سعيد الأفغاني, أصول النحو , ص 84.

(94) عفاف محمد حسانين , أدلة النحو , (د,م) , دار النشر لمكتبة المصرية ص 27.

(95) مهدي المخزومي , مدرسة الكوفة , ص 341.

(96) نفسه،ص ٣٤١.

(97) سورة آل عمران الآية(6)

(98) النحاس ,إعراب لقرآن الكريم , تحقيق زهير غازي ,دار النشر ,عالم الكتب ,بيروت ,للعام 1988م ,390/1

(99) الفراء,معاني القرآن,32/1

(100) سورة البقرة الآية 19

(101) الفراء , معاني القرآن , ص 184/3 *مصطلح كوفي يراد به التمييز.

(102) سورة الأنبياء، الآية 90

(103) سورة البقرة,الآية 28

(104) سورة التكوير، الآية 26 من

(105) سورة يوسف، الآية 26.

(106) وهي من المسائل الخلافية التي نسبت إلى الكوفيين , المسألة 32 هل يقع الفعل الماضي حالاً , الإنصاف 252/1.

(107) سورة الدخان، الآية 40

(108) الفراء , معاني القرآن , (499/1 470-).

(109) نفسه, 18/1 , 223 , 241 , 252 , 314 , 357 , 389 , 22/2 , 75 , 145.

(110) عبد العال سالم , أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية , ص 57.

(111) السيوطي, جلال الدين, همع الهوامع,38/1, تحقيق عبد العال سالم مكرم, دار النشر- دار البحوث العلمية الكويت 1980م- ج1, ص38.

(112) الرضي , محمد بن الحسن الاستربادى , شرح الرضي , على كافية الحاجب , ت- عبد العال سالم مكرم , عالم الكتب , القاهرة , ط1 , ص 381, ص 716.

(113) شوقي ضيف , ص 191.

(114) الزبيدى , ص 143 , وأبا الطيب اللغوي ص 86. (الزبيدي , عبد اللطيف المتوفى 802 هـ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة البصرة والكوفة , ت- د. طارق الخيابى , عالم الكتب.

(115) الزجاجي , أبو القاسم عبد الرحمن ت 337هـ , مجالس العلماء , ت- عبد السلام هارون , مطبعة المدني للطباعة والنشر , ط1 , ص269 , للعام 1983م.

(116) نفسه ص 80.

(117) الفراء, معاني القرآن , ص 165/1.

(118) سورة النساء الآية ١٧٠

(119) لفراء , معاني القرآن ص 295/1.

(120) سورة الأنفال، الآية 59, نزلت فيمن أفلت يوم بدر يا محمد لا تحسبن , الذين كفروا , أي أنَّ هؤلاء الكفرة لا يعجزون ربهم إذا طلبهم وأراد تفديتهم وهلاكهم بأنفسهم فيفوهوه بها , تفسير بن كثير , عماد الدين أبو الفداء إسماعيل , بن كثير , دار النشر مكتبة نور , ط ابن حزم , رقم الطبعة 1 , للعام 2000 م الجزء 285/2.

(121) الفراء , معاني القرآن , ص 373/1.

(122) شوقى ضيف , المدارس النحوية ,ص 223.

(123) أبو البركات عبد الرحمن بن سعيد الأنبارى , أسرار العربية , تحقيق محمد بهجت البيطار , مطبوعات المجمع العلمي العربي , دمشق , سوريا , د ط د ت , ص 152.

(124) الفراء , معاني القرآن , للعام 1983م , ج1 , ص 311.

(125) ابن الأنبارى , الإنصاف في مسائل الخلاف , المسألة (203) , ج1 , ص 167.

(126) العكبري , التبيين عن مذاهب النحويين , المسألة (52) , ص 71.

(127) سورة المائدة الآية 69.

(128) الفراء , معاني القرآن , ج1 , ص 311.رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادى , شرح الرضي على الكافية , تحقيق يوسف حسن عمر, جامعة فاز يونس , بنغازي – ليبيا , ط2 , ج2 , ص 354.

(129) رضي الدين محمد الاستربادي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف عمر، دار النشر قازيونس بنغازي،ط2،ج2، ص354

(130) سيبويه , الكتاب , تحقيق عبد السلام هارون , مكتبة الخانجى , القاهرة , مصر , ط3 للعام 1988م , ج2 , ص 145.

(131) أبوبكر محمد بن سهل بن السريع النحوي البغدادي , الأصول في النحو , تحقيق عبد الحسين الفتلى , مؤسسة الرسالة , بيروت , لبنان , ط3 , 1996م , ج1 , ص 240.

(132) ابن الأنبارى , الإنصاف في مسائل الخلاف , المسألة 27 , ص 200

(133) العكبرى , التبيين عن مذاهب النحويين , المسألة 59 , ص 375.

(134) المرجع السابق، ص 375.

(135) الفراء، معاني القران، ج260،1.

(136) سورة النساء، الآية 24.

(137) الفـراء، آراء الفـراء النحويـة في خزانـة الأدب، مذكـرة لنيـل شـهادة الماجسـتير، عـلى محمـد عبـد اللـه، قسـم الدراسـات العليـا، جامعـة ام القـرى للعـام 2011م، ص 250.

(138) ابن الانباري، مسالة رقم 270، ص200.

(139) سيبويه الكتاب، ج1، ص253.

(140) أبـو العبـاس محمـد بـن زيـد المـبرد , المقتضـب , تحقيـق , محمـد عبـد الخالـق عظيمـة , دار النـشر , لجنـة إحيـاء الـتراث , القاهـرة مـصر , للعـام 1994م , ط3 , ج1 , ص 202.

(141) المبرد, المقتضب, ص 142.

(142) سيبويه , الكتاب , ج1 , ص 242.

(143) الأنبا ري ,الإنصاف , المسألة 27 , ج1 , ص 201.

(144) عبـد القاهـر الجرجـاني, المقتصـد في شرح الإيضـاح, تحقيـق كاظـم المرجـان, دار الرشـيد للنـشر, بغـداد, العـراق, د.ط , للعـام 1982م, م1 , ص 577.

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribuation

ISSN: 1858-9766 ردمك